



نحو مشروع جديد للأمن النووي

كتبه راميش جاورا

إنديث-نيوز-اناليزيس

برلين (IDN) - يشكل تحويل منظومة الأسلحة الذرية الأمريكية إلى "مشروع أمن نووي حديث ومستدام للقرن الواحد والعشرين" نواة أجندة الرئيس باراك أوباما التي بلورها من خلال معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) الجديدة التي وقعها مع زميله الروسي ديمتري ميدفيديف في الثامن من أبريل في براغ. هذا المشروع الجديد للأمن النووي الأمريكي سوف يكلف دافعي الضرائب الأمريكيين 7,6 مليار دولار سنويا حتى عام 2015، يضاف إليها 9,9 مليار دولار يقدر إنفاقها على الدفاع الصاروخي في عام 2011، بزيادة بنحو 700 مليون دولار بالمقارنة بميزانية 2010.

وينظر إلي مشروع الأمن النووي للقرن الواحد والعشرين كمسألة بالغة الأهمية لغاية الإبقاء على قدرة الردع الذرية الأمريكية، بل وكعامل جوهري أيضا في دعم عدد من المهام الأمنية النووية الأخرى، بما فيها منع إنتشار الأسلحة الذرية، ومكافحة الإرهاب النووي، والإستجابة لحالات الطوارئ، وتعزيز وكالات الإستخبارات.

وإنطلاقا من ذلك، سوف تستثمر الولايات المتحدة في "تنشيط البنية التحتية الفكرية التي تخدم كأساس لقدراتنا، بالإضافة إلى إعادة تمويل البنية التحتية المادية التي عفا عليها الزمن"، حسب تقرير رسمي من 67 صفحة، أُصدر تزامنا مع ما أُسمي "ربيع براغ".

وتكمن المهمة في "الحفاظة علي وتعزيز الأمن والموثوقية والأداء العالي لمخزون الولايات المتحدة من الأسلحة النووية"، إضافة إلي مهام أمن نووي أوسع نطاقا، بما يفرضه القانون على وزارة الطاقة والإدارة الوطنية للأمن النووي (NNSA).

ويشير هذا التقرير لمجلس الشيوخ الأمريكي بشأن معاهدة "ستارت" الجديدة إلي أن "الميزانية التي طلبها الرئيس للإدارة الوطنية للأمن النووي للسنة المالية 2011 تعكس إلتزام الإدارة (الحكومة) بعنصر الردع وبمشروع الأمن النووي الذي يجعله ممكنا".

ويضيف أن ميزانية الرئيس تشمل أكثر من 7 مليار دولار علي "أنشطة الأسلحة" والبنية التحتية ذات الصلة، بزيادة قدرها 10 في المائة بالمقارنة مع السنة المالية 2010. كما ينص الموجز، المعد بالإشتراك مع وزارة الدفاع الأمريكية، علي تفاصيل طلب الميزانية علي النحو التالي:

زيادة تمويل أنشطة المخزون (النووي) الموجهة بنسبة 25 في المائة لضمان سلامة وأمن وفعالية مخزون الأسلحة النووية، بما يشمل:

- الإنتاج الكامل للرأس النووي W76-1 لتمديد حياته (فترة خدمته) لمدة 30 عاما إضافية؛
- دراسة تمديد حياة (فترة خدمة) قنبلة الجاذبية (gravity bomb) B61 لتمديد حياتها (فترة خدمتها)، وتعزيز سلامتها وإستخدام أجهزة التحكم وضمان توافقها مع الطائرات الحديثة؛
- دراسة لإستكشاف خيارات مستقبلية للإبقاء علي الرأس النووي W78؛
- صيانة ومراقبة ومعاينة ومصادقة كافة أنظمة الأسلحة، بصورة مستمرة.

كما ينص طلب الميزانية علي زيادة تمويل العلوم والتكنولوجيا والهندسة بأكثر من 10 في المائة وذلك لضمان القدرة علي تقييم ومعاينة المخزون (النووي) دون تجارب نووية تحت الأرض، وبإستخدام قدرات علمية متقدمة بما فيها أسرع أكبر الحواسيب (كمبيوتر) في العالم، وتعزيز تطوير قدرات الإطار التنبؤي.

هذا وتخطط إدارة أوباما لإعادة الاستثمار في العلماء والفنيين والمهندسين المسؤولين عن الإشراف الناجح على المخزون وبرنامج إدارة وإعادة تمويل البنية الأساسية المادية بما في ذلك مشاريع البناء الكبرى على المدى الطويل لتحل محل المرافق القديمة التي تأوي قدرات أساسية للبلوتونيوم واليورانيوم .

كذلك فيخطط أوباما لدعم وزيادة الاستثمارات والإشراف على المخزون (النووي) في المستقبل بتمويل مطرد يبلغ حتي 7,6 مليار دولار سنويا بحلول السنة المالية 2015 .

الصواريخ العابرة للقارات

ومن جهة أخرى ، يشدد التقرير علي أن معاهدة " ستارت " الجديدة لا تتضمن أية قيود علي إختبار وتطوير أو نشر برامج الصواريخ الأمريكية العابرة للقارات الحالية أو المخطط لها ، أو قدرات الولايات المتحدة التقليدية علي الضرب ، الراهنة أو المخطط لها .

ويضيف أن الولايات المتحدة تقوم بتطوير وإيفاد الدفاعات الصاروخية للدفاع عن الولايات المتحدة ، وقواتنا في الخارج ، وحلفائنا وشركائنا ضد تهديد هجوم صواريخ باليستية .

كما يشير أيضا إلي نقطة خلاف هامة بين الولايات المتحدة وروسيا قد يكون من شأنها مستقبلا أن تتحول إلي مصدر خلاف جاد . فكما سبق وأن حدث بالنسبة لمعاهدة " ستارت " ، أصدرت روسيا بيانا أحاديا بشأن أنظمة الدفاع الصاروخي .

لكن هذا التقرير الأمريكي يشير إلي أن البيان الروسي هذا غير ملزم قانونا وبالتالي لا يقيد برامج الولايات المتحدة الدفاعية الصاروخية " فقد أصدرنا نحن أيضا بيانا أحاديا لتوضيح أن شينا في المعاهدة لن يقيد برامج الولايات المتحدة الدفاعية الصاروخية ، الحالية والمستقبلية " .

ويشرح أن مثل هذه البيانات الأحادية هي وثائق ذات صلة بالمعاهدة لكنها ليست جزءاً من المعاهدة ولن تخضع

لمشورة مجلس الشيوخ وموافقته وأن كان سيطلع عليها .

هذا وتحظر المعاهدة تحويل قاذفات الصواريخ الباليستية الإعتراضية إلي قاذفات صواريخ باليستية عابرة للقارات أو إلي صواريخ باليستية تطلق من غواصات ، والعكس صحيح أيضا . ومع ذلك ، فلا يسري هذا البند علي إمكان تطوير وإيفاد أنظمة دفاع صاروخية ، وفقا للتقرير .

ومن جهة أخرى ، تفيد هذه الوثيقة بأن الولايات المتحدة تقوم حاليا ببناء 14 صوامع أعتراض أرضية (GBI) في فورت غرييلي ، الاسكا ، علما بأن معاهدة "ستارت" الجديدة لا تقيد بناء صوامع جديدة لإطلاق الصواريخ الدفاعية في فورت غرييلي ، قاعدة فاندنبرغ الجوية ، أو أي مكان اخر .

ثم يعد التقرير بأن الولايات المتحدة سوف تواصل الإستثمار في تحسين الدفاعات الإستراتيجية والموقعية الصاروخية ، سواء من حيث الكم أو النوع ، "حسبما يتطلبه أمننا وأمن حلفائنا" .

هيكل القوة النووية

هذا ويشير التقرير إلي أن معاهدة "ستارت" الجديدة "تضمن لقواتنا العسكرية مرونة نشر والإبقاء علي قواتنا -بما فيها قاذفات القنابل والغواصات والصواريخ- بالأساليب التي تلي بأفضل صورة ، مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة" .

وفيما يخص إستعراض الموقف النووي لعام 2010 المعد لتحديد موقف الولايات المتحدة في مفاوضات معاهدة "ستارت" الجديدة ، بما في ذلك هيكل القوات الأمريكية حسب المستويات التي تقرها المعاهدة الجديدة ، فقد توصل إلي الخلاصات التالية :

- يمكن الإبقاء علي الردع المستقل مع الحد من المركبات الاستراتيجية الأمريكية بنسبة نحو 50 في المائة بالمقارنة بمستوي معاهدة "ستارت 1" وتخفيض الرؤوس الحربية الاستراتيجية المنتشرة بنسبة 30 في

المئة عن مستوى معاهدة موسكو لعام 2002 .

- يجب المحافظة علي مساهمة الأسلحة غير النووية لأغراض الردع والطمأنينة الأمريكية، من خلال تفادي تقييد الدفاعات الصاروخية والمحافظة علي خيارات إستخدام قاذفات القنابل الثقيلة أو أنظمة الصواريخ بعيدة المدى في المهام التقليدية.
- المحافظة علي مدي فترة العشر سنوات الخاصة بسريان معاهدة "ستارت" الجديدة، علي ثالث الصواريخ الباليستية عابرة القارات والصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات وقاذفات القنابل الثقيلة القادرة علي تحميل القنابل النووية، مع الإبقاء علي كل الغواصات الأربعة عشر من طراز "أوهايو" في الخدمة علي الأقل علي المدى القريب و"دي MIRVing" وجميع الصواريخ الباليستية عابرة القارات "Minuteman III" في شكل رأس نووي حربي واحد كل منها بغية تعزيز الإستقرار في أزمة ما.

هذا ويتضمن طلب الميزانية أرصدة لتمويل الثالث المذكور بما في ذلك مواصلة برنامج تمديد فترة خدمة **Minuteman III**، تطوير تكنولوجيات جديدة لإستبدال الأسطول الحالي من الصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات من طراز "أوهايو" خلال الإطار الزمني لعام 2027، وإستثمار أكثر من مليار دولار في الخمس سنوات القادمة لدعم تحديث قاذفة القنابل الشبحية **B-2**.

وتؤكد معاهدة "ستارت" الجديدة علي حق الولايات المتحدة في تحديد تركيبة وهيكل أسلحتها الهجومية الإستراتيجية في إطار القيود التي تنص عليها المعاهدة.

وسوف يتيح هذا للولايات المتحدة تكييف هيكل قواتها بمرور الوقت حسبما يناسب الملبسات الإستراتيجية، علما بأن قيود المعاهدة هذه تسري بعد سبع سنوات من تاريخ دخول المعاهدة حيز التنفيذ. (IDN-
(InDepthNews/09.04.2010).